رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 14 / 5 / 2022
تاريخ قبول البحث 26 / 7 / 2022

النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية

The political system in Belgium and the separatist calls

م.م . غفران يونس هادي

Lecture. Ghufran Younis hadi

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يحكم النظام السياسي في بلجيكا التجاذبات الاثنية واللغوية على حد سواء ، فالمجتمع البلجيكي الذي تتوزع تركيبته الاجتماعية بين الفلامنك والفرنسيون والمتحدثين بالالمانية ، بقي نظامة السياسي أنعكاساً لهذا التنوع.

لكن من الملاحظ ان الحكومات البلجيكة المتعاقبة واجهت خلافات أثنية بسبب هذا التنوع بين الفلامنك والوالون، عزز ذلك الصعود الملحوظ لحزب الفلامنك الانفصالي في الانتخابات التشريعية.

الكلمات المفتاحية : "بلجيكا"، "الفلامنك"، "الوالون"

Abstract

The political system in Belgium is governed by ethnic and linguistic interactions alike. The Belgian society, whose social structure is divided between Flemish, French and German speakers, remains a reflection of this diversity.

But it is noticeable that the successive Belgian governments faced ethnic differences because of this diversity between the Flemish and the Walloon, which was reinforced by the remarkable rise of the Flamenco separatist party in the legislative elections

Key words: "Belgium"، "Flemish"، "French-speaking elite"

المقدمة

تعتبر بلجيكا مملكة دستورية ديمقراطية برلمانية ضمن نظام أتحادي فيدرالي ، وهي دولة تعددية اللغات بثلاثة أقاليم ، أقليم الفلامنك الذين يتحدثون اللغة الهولندية واقاليم الوالون يتحدثون اللغة الفرنسية واقليم بلجيكا الذي يتضمن الناطقين باللغة الهولندية والفرنسية وهناك أقلية المانية في شرق البلاد.

وبعد عام 1960 ظهر الى الوجود قانون اللغات تم بموجبه وضع الحدود اللغوية بين الاقاليم ، وأصبحت السياسة في بلجيكا محكومة بالتوتر الاثني – اللغوي بين الناطقين بالهولندية والناطقين بالفرنسية . تقوم فرضية البحث على الاجابة عن التساؤل التالي : كيف أثر التوتر الاثني واللغوي على خلق مؤسسات سياسية يكون أساس تتنظيمها الاختلاف اللغوي؟ وكيف أنعكست بالتالي على المشهد السياسي برمته؟

العديد من الاصلاحات السياسية مر بها النظام السياسي في بلجيكا نقل بموجبه الدولة من نظام الادارة الموحدة والدولة البسيطة الى النظام الفيدرالي والدولة المركبة فاصلاحات عام 1970 أشارت الى خلق ثلاث مجتمعات هي (الفلامنك والفرنسيون والمتحدثين بالالمانية) وثلاث أقاليم هي (الفلاندر واالوالون وبلجيكا) وقد تمكنت مجتمعات الفلامنك والناطقين بالفرنسية من الحصول على الاستقلال في الجوانب الثقافية وحق أستخدام اللغة في قضايا محددة لقطاع التعليم ، وفي عام 1980 تم وضع الاسس الجغرافية والاثنية ووسعت اللامركزية الادارية لأقاليم الفلاندر واقليم الوالون ، وفي عام 1993 تحولت بلجيكا الى دولة فيدرالية لكل أقليم فيها حكومة وبرلمان بالاضافة الى البرلمان والحكومة الفيدرالية وضمن دستور عام 1993 عدالة توزيع الثروات والموارد بين أبناء الشعب البلجيكي واحدث التوازن بين الاطراف والمركز .

وعلية سنتطرق في هذا البحث وتحديداً في المبحث الاول منه الجوانب الاجتماعية والسياسية في بلجيكا فما هي مكونات المجتمع البلجيكي وعلى أي مبدأ تعمل المؤسسات السياسية في هذا البلد .أما في المبحث الثاني فسوف يناقش صعود الانفصاليون في أنتخابات عام 2010 وماهي التوقعات التي ترافق هذا الصعود لمستقبل بلجيكا .

المبحث الاول : الجوانب الاجتماعية والسياسية

أن الحديث عن التركيبة الاجتماعية لبلجيكا سيأخذنا للحديث عن ثلاث اقاليم تضمها بلجيكا وهي أقليم الوالون والفلاندر وبروكسل ، ولو دخلنا الى هذه المجتمعات سنجد أختلافات لغوية كانت سببا في أحداث مشاكل عدة عبر التاريخ ، فالخلافات اللغوية أمتدت في الفترات الحديثة منذ 1980 لغاية أصدار دستور 1993 فلأختلاف اللغة ومن ثم أختلاف القوميات عوامل جعلت النظام السياسي البلجيكي يواجه حقيقة تنوعه اللغوي والثقنتافي معتمداً على الانتقال من نظام الادارة الموحدة والدولة البسيطة الى النظام الفيدرالي والدولة المركبة ، للحفاظ على هذا التنوع.

تقسم بلجيكا الى أربعة اقاليم لغوية (ثلاث منها أحادية اللغة وواحدة منها ثنائية اللغة) فالمجتمع الفلامنك في الشمال وهم الناطقين باللغة الهولندية (التي تتشابه مع اللغة الهولندية في هولندا مع أختلاف اللفظ وبعض المعاني) يبلغ عددهم حوالي 6 مليون ، أما والوالون في الجنوب وهم الناطقين بالفرنسين يبلغ تعداداهم 3,3 مليون ،وهناك اقلية المانية في شرق البلاد حوالي 70 الف يقطنون في تسع من محافظات أقليم الوالون . أما بروكسل فلها وضع خاص وهي التي توصف بثنائية اللغة فهناك الناطقين بالفرنسية الى جانب الفلامنك الذين يشكلون حوالي 1 مليون وتعد القوانين التي صدرت في الاعوام 1962–1963 هي قوانين نظمت الحدود اللغوية بين هذه الاقاليم.[1]

فالمجتمع البلجيكي يتكون من :

1. الفلامنك: كان قادة الحركة الفلمنكية من الشخصيات الأدبية الذين لديهم شعور بالهوية الوطنية وكانوا يسعون الى تعزيز استخدام اللغة الفلمنكية و الاهتمام بالثقافة الفلمنكية ومع وصول الحزب الكاثوليكي الفلمنكي الى السلطة في نهاية القرن التاسع عشر بدأ التعبير بوضوح عن المظالم الفلمنكية. وكانت الغالبية العظمى من موظفي الخدمة المدنية في بلجيكا هم من الناطقين بالفرنسية التي كانت تستخدم حصرا في الحياة العامة، ولم تكن الهولندية تدرس عادة في المدارس الابتدائية والتي تقرر أن تكون لغة الفلاندرفي عام 1896.[2]

2.الوالون: استخدمت كلمة "الون" أو "والونيا" من قبل القبائل الجرمانية في وقت مبكر من أوروبا الوسطى للإشارة إلى الشعوب السلتية. كما كان يستخدم في القرن الخامس عشر لوصف جنود من الدول المنخفضة. كان أول من استخدم الكلمة لتشير بالتحديد إلى جنوب بلجيكا الناطقة بالفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر عندما أصبح واضحا على الفرنكوفونيين أن نمو الحركة الفلمنكية أصبحت تشكل تهديدا للهيمنة الفرنسية. فتم على اثر هذا التصاعد تشكيل الجمعيات في الوالون . التي شددت على ضرورة بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرئيسية في بلجيكا على الرغم من الموافقةعلى استخدام اللغتين الفرنسية والفلمنكية من قبل هذه الجمعيات .[3]

ومع تصاعد الازمات الاقتصادية أشتد العداء الى الفلامنك وبدأ الشعور بضرورة أعلان الفيدرالية لأقليم الوالون وهناك من كان يدعوا الى الاتحاد مع فرنسا و في نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد كبير من من الوالون يقفون بالضد من الفلامنكوفي عام 1945 صوتت الأغلبية على "الحكم الذاتي" ضمن بلجيكا الاتحادية.

3. الأقلية الالمانية :تعد الاقلية الالمانية هي الاصغر وسط المجتمعات التي ذكرت سابقا ويصل تعدادها حوالي 68 الف في الاقليم الالماني الذي تبلغ مساحته 854 كليو متر مربع ويمتد على طول الحدود مع ألمانيا ولوكسمبورغ. أما برلمان الناطقين باللغة الالمانية فيتالف من 25 عضو ينتخبون من أقليم الناطقين باللغة الالمانية وواحد من النواب يكون له مقعد في الحكومة الفيدرالية وتحديدا في مجلس الشيوخ ويردد القسم باللغة الالمانية ، ولسكان هذا الاقليم حقوقهم اللغوية ومدارسهم الخاصة وكذلك صحفهم ومحطاتهم الاعلامية .[4]

هذه التركيبات الاجتماعية تقودنا الى تقسيمات أخرى تتمثل بوجود أقليات ناطقة بالفرنسية في أقليم الفلاندر وبالعكس فهناك أقليات ناطقة بالهولندية في اقليم الوالون.

لقد أعطى قانون اللغات لعامي 1963–1964 تسهيلات لغوية للسكان في 27 وحدة ادراية والتي تعد بحسب الدستور وحدات مزدوجة اللغة أو محاذية لأقليم لغوي مختلف عنها ، منح هذا القانون الحق لهؤلاء السكان الاتصال بسلطاتهم المحلية فيما يتعلق بالامور الادارية والتعليم وتحديد العلاقة بين العامل ورب العمل ، ووفق تعديلات عام 1988 أصبحت هذه القوانين غير قابلة للتعديل الا بقانون فيدرالي يحصل على موافقة الاغلبية ، هذه الوحدات الادارية الـ 27 يقع 6 منها في أقليم الفلاندر ويحاذي بروكسل و فيها أقلية ناطقة بالفرنسية.[5]

الخلافات اللغوية تبرز بصورة كبيرة في هذه المناطق أذ تواجه الاقلية الفرنسية القاطنة في أقليم الفلاندر عدة مشاكل ، أهمها قضية التعليم فالمدارس الهولندية في أقليم الفلاندر تقبل الطلاب الناطقين بالفرنسية وتمنع تدخل حكومة أقليم الوالون في قضايا التعليم ، كما يشترط لتقديم الدعم لفتح المكتبات عامة وجود ما يقارب 75 % من الكتب باللغة الهولندية كما تم تحديد القنوات الفرنسية التي يسمح بالاشتراك فيها عن طريق مجهزو خدمات البث .

ونتيجة لهذه الممارسات الذي قيدت استخدام اللغة الفرنسية في التعليم والاعلام بما فيها تحديد الصحف والقنوات الفرنسية ، قضت المحكمة في بلجيكا وتحديدا في عام 1986 بمسؤولية الفلامنك في الحفاظ على حقوق الاقيلة الناطقة بالفرنسية في هذه الوحدات الادارية الست . [6]

وفي بروكسل الثنائية اللغة يضم برلمانها 19 وحدة بلدية ويتكون من 89 نائب ينتخبون بشكل مباشر 17 منهم من الناطقين باللغة االهولندية و 27 من الناطقين بالفرنسية ، الاقلية الهولندية تمت حمايتهم بقانون الكوتا. الاعضاء يقسمون الى مجموعتين لغويتين ويجلسون بشكل منفصل عند مناقشة قضايا (التعليم والثقافة والسياحة والصحة). ويجلسون بشكل مجتمع عندما يتم مناقشة قضايا التي تهم كافة المجتمعات في بلجيكا .

سياسيا أنعكس هذا التنوع اللغوي على النظام السياسي البلجيكي ، فبلجيكا هي مملكة دستورية ديمقراطية برلمانية ضمن نظام أتحادي فيدرالي ، وهناك ثلاث مستويات من الحكومة ، المستوى الاعلى ويتكون دستوريا من الدولة الفيدرالية التي تتألف من ثلاثة مجتمعات وهي الفلامنكي والوالون والمجتمع الالماني ويتألف أيضا من ثلاثة أقاليم وهي (أقليم الفلانك والوالون وبروكسل) والحدود بين هذه المجتمعات والاقاليم التي رسمت عام 1960 هي غير مثماثلة فهناك أربعة مناطق لغوية مع أنظمة لغوية محتلفة وهي أنظمة أحادية اللغة كما هو الحال مع اللغة الهولندية في أقليم الفلاندر واللغة الفرنسية في أقليم الوالون واللغة الالمانية في بعض مناطق أقليم الوالون . النظام الاخر هو ثنائي اللغة كما هو الحال في العاصمة بروكسل ، الدولة الفيدرالية التي تتألف من هذه المجتمعات والاقاليم هي متساوية أمام القانون ولها حق مناقشة قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والعدل وبعض من

قضايا الصحة والسياسية المالية . ولكل أقليم من هذه الاقاليم له برلمانها حكومتها تمكنت عبر التاريخ من الحصول على مزيد من السلطات والحكم الذاتي .

أما المستوى المتوسط فأنه يتألف من 10 مقاطعات ويلاحظ أن أقليم بروكسل لايقسم الى مقاطعات ، وبلجيكا لها أيضا 208 ولاية وهذا المستوى الاداري له دور فعال في عملية الانتخابات . أما المستوى الاخير وهو المستوى الادنى فأنة يتألف من المجالس البلدية والتي عددها 589 وهذه المجالس تعلب دور كبير في عملية الانتخابات المحلية .[7]

ومؤسسات النظام السياسي البلجيكي تعكس هي ايضا تسويات لغوية وهياكل فيدرالية معقدة نوعا ما . فمجلس النواب يتألف من 150 نائب ينتخبون لمدة أربعة سنوات 88 من النواب هم يمثلون الناطقين باللغة الهولندية و62 للناطقين باللغة الفرنسية أما الناطقين باللغة الالمانية فأن دائرتهم الانتخابية مع اقليم الوالون أي مع الناطقين بالفرنسية .أما عدد الممثلين في مجلس الشيوخ فهم 71 منهم من ينتخبون بشكل مباشر وعددهم 40 تكون حصة الناطقين بالهولندية 25 أما الناطقين بالفرنسية فعددهم 15 . بالاضافة الى الانتخاب المباشر ، يتم تسمية 21 عضوا لمجلس الشيوخ من قبل برلمانات المجتمعات الثلاثة فستكون حصة برلمان أقليم الفلاندر 10 ومثل هذا العدد لبرلمان أقليم الوالون أما برلمان أقليم الناطقين بالالمانية فيرشحون شخص واحد لمجلس الشيوخ ، أما العدد المتبقي من أعضاء مجلس الشيوخ وهم 10 فيتم أختيارهم عن طريق أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والذين تمت تسميتهم من المجتمعات اللغوية الثلاث . [8]

أما الاحزاب السياسية فهي أيضا تقوم على أسس لغوية ولكن الثابت فيها هو وجود أشكال الاحزاب (الديمقراطي – المسيحي و اللبرالي والديمقراطي الاجتماعي وينفصل عن هذه المجاميع الثلاث الاحزاب السياسية ضمن حدودها اللغوية . وخلال الاعوام 1968 و 1978 ظهرت أحزاب جيدة أنبثقت من مجتمع الفلامنك وظهرت كأنعكساس لمسألة الحدود والخلافات اللغوية ، فالاحزاب السياسية للفلامنك هي :

1. حزب الفلامنك اللبرالي .
2. حزب الفلامنك الاشتراكي
3. الحزب الديمقراطي – المسيحي
4. الحزب اللبرالي المستقل
5. حزب اللغة

6. حزب اليمين فالمز بليك *

كما قامت العديد من الاحزاب أستنادا الى أسس أيديولوجية غير لغوية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يطالب بالغاء الضرائب على الاجور والدعوة الى سياسية نقدية صحيحة ، كما تأسست الجبهة الفرانكفونية عام 1964 وكذلك تأسس الحزب الشيوعي البلجيكي عام 1921 بعد أنشقاقه عن الحزب الاشتراكي البلجيكي . ومن الاحزاب الاخرى أيضا حزب الخضر وأنصار البيئة [9]

أما أحزاب الاحزاب السياسية للناطقين بالفرنسية فهي :

1. الحزب الاشتراكي
2. الحزب اللبرالي
3. الحزب الديمقراطي المسيحي
4. حزب الخضر
5. الحزب القومي التقدمي (يمين متطرف)

بالاضافة الى هذه الاحزاب هناك أحزاب للناطقيين بالالمانية الا أنها لا تلعب دور مهم في المؤسسات الفيدرالية . [10]

وهناك تقليد دأبت علية السياسية في بلجيكا بعد كل أنتخابات وهي(حكومة الائتلاف) التي تظهر على المستويين الفيدرالي والاقليمي ، وبالغالب حكومة الائتلاف على الجانب الفيدرالي تتكون من أتحاد أحزاب ناطقة بالهولندية مع احزاب ناطقة بالفرنسية . الحكومة الحالية وفقا لأنتخابات 2010 تضم ستة أحزاب من الفلامنكيين والفرانكفونيين.

المبحث الثاني :الانفصاليون الفلامنك ونجاحهم التاريخي في الانتخابات

لقد واجهت الحكومات البلجيكة المتعاقبة خلافات أثنية بين الفلامنك والوالون ، اذ أدت هذه الخلافات الى أستقالة الحكومة عام 2009 بعدما قدم رئيس الوزراء البلجيكي أنذاك (أيف ليترم) استقالته الى الملك البرت الثاني ولم تنجح المحاولات من عدة أحزاب التي تشترك في الائتلاف الحكومي من حل الازمة السياسية لأكثر من سته أشهر . فالخلاف تصاعد عندما طالب الفلامنك بمنحهم مزيدا من السلطات السياسية والادارية والاقتصادية هذه المطالب التي تمحوت حول منح أستقلال ذاتي أكبر للاقاليم عدها الوالون بداية النهاية لدولة بلجيكا.

وغالبا ما كانت الخلافات السياسية والاقتصادية بين الاقاليم في بلجيكا تلقي بضلالها على تشكيل الحكومات في بلجيكا فقد شهدت بلجيكا خلال المدة من 2007 ولغاية 2010 أربع حكومات وثلاثة

رؤساء بل أن بلجيكا وفي أنتخاباتها الاخيرة أستغرقت 18 شهراً لكي ترى حكومتها النور كل ذلك يعود الى الخلافات اللغوية والطائفية وتباين المواقف بين الاحزاب حول خطط الاصلاح .[11]

أنتخابات حزيران عام 2010 أظهرت فوزاً تاريخيا للتحالف الفلامنكي الجديد New Flemish alliance (NVA) أذ تمكن هذا التحالف بزعامة (بارت دي فيفر)من الحصول على 27 مقعدا في البرلمان من أصل 150 مقعدا أي ما يقارب 28% بعد أن قد حقق في أنتخابات 2003 ماياهز 3% ، وبذلك حقق هذا التحالف فوزاً كاسحا على منافسية في حين لم تنحج الاحزاب التقليدية الثلاث وهم الحزب المسيحي الديمقراطي والاشتراكيون والليبراليون من جمع نصف أصوات الفلامنك ، أما الحزب الاشتراكي الذي ضم الناطقين بالفرنسية فقد تمكن من الحصول على 26 مقعد بعد فوزه في أقليم والونيا الجنوبي ، في حين خسر الحزب المسيحي الديمقراطي 6 مقاعد الـ 23 التي كانت بحوزته في البرلمان السابق وهي أكبر خساره لتاريخ هذا الحزب* .[12]

وكان زعيم التحالف الفلامنكي (بارت دي فيفر) قد تطرق قبل الانتخابات الى موضوعين يعتبران من المحرمات بنظر الفرانكفونيين وهي الغاء منطقة بروكسل ووضع حد لنظام الضمان الاجتماعي الموحد .الامر الذي جعل الازمة السياسية بعد انتخابات حزيزان 2010 تكون الاطول زمنا في تاريخ المملكة البلجيكية . أذ رفض زعيم زعيم التحالف الفلامنكي (بارت دي فيفر) التفاوض مع (أيليودي ريبو) المكلف بتشكيل الحكومة معتبرا ان مسودة الاتفاق على المستقبل الحكومي غير كافية .

الخلافات بين الاطراف السياسية تمحوت على رؤية هذه الاطراف للاصلاح أذ طالب الفريق الشمالي بتصحيح الوضعية الإدارية لضواحي مدينة بروكسل، وتحقيق مزيد من الاستقلالية للمناطق والأقاليم، خصوصا بما يتعلق بالضمان الصحي والشرطة والتكافل الاجتماعي، وكذلك تقليص الموازنة العامة عن طريق خفض النفقات. وفي المقابل طالب الجنوبيون بالحفاظ على حقوق الناطقين بالفرنسية القاطنين في ضواحي مدينة بروكسل، كما يرون ضرورة عدم المساس بصلاحية الدولة الفيدرالية في الكثير من المجالات الحيوية كالصحة.[13]

وبعد سلسلة من مفاوضات طويلة فازت الحكومة البلجيكية بثقة 89 نائبا في البرلمان مقابل معارضة54 وضمت الحكومة الجديدة التي يرأسهاالاشتراكي (اليو دي روبو)* ستة أحزاب من القسمين الرئيسيين في البلاد الفلامنكيين والفرانكفونيين وضمت الحكومة 18 وزيراً بينهم 6 سيدات، منهن سيدتان في منصب نائب رئيس الحكومة، أسندت لهن مناصب وزارية مهمة كالداخلية والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والصحة وسياسة اللجوء والهجرة، كما اختيرت سيدة للرئاسة مجلس الشيوخ البلجيكي. [14]

وبصعود الساعين دوما الى مزيد من الصلاحيات لأقليمهم وهم الفلامنك والذين هددوا مرار بأعلان أنقسام في حال عدم تلبية مطالبهم ، بدأت بلجيكا مرحلة جديدة تتمثل بتعزيز الانقسام اللغوي والحضاري بين المكونات . فأغلب سكان الفلامنك المقيمين في بلجيكا والذيم يقدر عددهم بـ 15 % يخضعون لسلطة بروكسل ، وهذا ما لايرغب به الفلامنك .

ومع صعود الانفصاليون بدأت التوقعات لمستقبل بلجيكا فهناك من يرى بأن أختفاء بلجيكا كدولة أصبح أمر واردا بأتجاه ظهور دولتين الاولى الوالون والثانية الفلاندر،وهناك من يرى بأن هناك أحتمالية ظهور بلجيكا على شكل كونفديلات وهذا الاحتمال يرفضة بشدة أولئك المتخوفين على الوحدة الاقتصادية والمالية للدولة ، الا أن هذا الاحتمال سيبقى بلجيكا رسميا على الاقل دولة موحدة .[15]

تاريخيا شهدت بلجيكا صراع من أجل اللغة بين الفلامنك والناطقين بالفرنسية ، وكانت اللغة الفرنسية هي لغة الطبقة الحاكمة ومع الاصلاحات الدستورية بين عامي 1970 و 1980 التي قسمت بلجيكا الى معيارين الاول لغوي ويضم (الناطقين بالفرنسية والناطقين بالهولندية) والمعيار الاخر هو الاقليمي الذي قسم بلجيكا الى ثلاثة أقسام هي الوالون والفلاندر وبروكسل

وبالانتقال الى المجتمع الفلامنكي فأنه يقسم أيضا الى المقيمين في الفلاندر والمقيمين في بلجيكا أما مجمتع الوالون المتحدثين بالفرنسية فأنه مقسم الى المقمين في الوالون ماعدا الناطقين بالالمانية والمتواجدين في بروكسل .[16]

وبذلك فأن الصراع اللغوي ساهم في أعاقة تعزيز أجواء التسامح بين الاطراف ولعل ثنائية اللغة في كل أقاليم بلجيكا عززت بأتجاه ان يحاول كل مكون ان يثبت وجودة وبالتالي يحاول فرض سطوته التي تترجم الى المطالبة بمزيد من الاستقلال للاقاليم .

لقد حاولت بلجكيا ومعها لجان الاتحاد الاوربي حل قضية النزاع اللغوي في بلجيكا ومحاولة تحديد من هي الاقلية ودعوة بلجيكا للحفاظ على لغة الاقليات وثقافتهم .وبالفعل وقعت بلجيكا في 30 تموز عام 2001 أعلان حماية الاقليات بعد تقرير(لجنة فنيس) الذي أوضح بأن هناك مستويات لتحديد الاقليات اللغوية الاول أشار الى وجود أقلية لغوية المانية في أقليم الوالون والمستوى الثاني أوضح أن الناطقين بالفرنسية يمكن أعتبارهم أقلية في المناطق الهولندية وهي الفلاندر وهناك أقلية هولندية في مناطق الوالون *.[17]

أما الاقلية اللغوية الالمانية والتي منح الحكم الداخلي لها في عام 1973، ولها برلمانها الخاص في يوبن وتسيطر على المسائل اللغوية والثقافية ويشرف برلمانها على الحكومة الاقليمية، وتتبنى قرارات للمجتمع الناطقة بالألمانية. وتنظم قضايا التعليم والصحة والعمل. وعلى الرغم من هذا الحكم الذاتي الا

أن المنطقة لا تزال جزءا من والونيا الناطقة بالفرنسية، وتقع في مقاطعة لييج، ويتم الاحتفاظ بها لذلك تحت برلمان الوالون.[18]

وبذلك فأن مايطلق عليه بالحرب اللغوية في بلجيكا حاضرة دائما في المشهد السياسي البلجيكي مما دفع الى تشكيل اللجنة المشرفة اللغوية الدائمة (Permanent Commission for Language Supervision) (PCLS) وهي هيئة أستشارية هدفها النظر والتحقيق في قضايا الانتهاكات اللغوية لأي هيئة أدراية في البلاد ، الهيئة تتألف من أعضاء من الفلاندر والوالون ويجتمعون بشكل مشترك في القضايا الحساسة التي تتعلق بالوحدات الادارية الـ 27 أي التي تتعلق بالاقليات الفرنسية في أقاليم الفلامنك أو بالاقليات الهولندية في أقاليم الوالون .

الخاتمة :

مع وصول التحالف الفلامنكي الجديد الى السلطة ، ثمة تساؤلات عديدة حول مستقبل بلجيكا ،فهل ستشهد مزيداً من الانقسامات التي تستند أختلافات لغوية وهل سيكون بالامكان أن يشهد المستقبل ظهور دويلات بسيادة تامة تستند ايضا الى العنصر اللغوي .

النظام السياسي في بلجيكا رغم أستناده بكل تشكيلاته على مبدأ مراعاة الاختلاف اللغوي بين المجتمعات الثلاث ، الا انه في الوقت ذاته يسعى بين الفترة والاخرى الى خلق أصلاحات تساهم في منح المجتمعات من الناطقين (بالفرنسية والهولندية والالمانية) المزيد من الصلاحيات لاسيما المتعلقة بالجوانب الثقافية ، هذه الاصلاحات أمتدت أيضا الى الاقليات التي تعيش في الاقاليم التي تختلف عنها في اللغة كما هو الحال مع وجود أقلية فرنسية في أقليم الفلاندر المتحدث بالهولندية .

فالاقليات اللغوية محمية بمختلف الاليات ، ففي أقليم الوالون الاقلية الالمانية لها برلمانها وحكومتها المسؤولة أداريا عن التعليم في المدارس والسياحة ووسائل الاعلام ، وكذلك الحال في اقليم الفلاندر فالست بلديات المحاذية لأقليم العاصمة بروكسل يتمتع الناطقون باللغة الفرنسية بنفس المميزات كونهم يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع المحلي . وبالرغم من قلة عدد الناطقين باللغة الالمانية في أقليم بروكسل الا أنهم يتمتعون بالحقوق السياسية والمتضمنه اختيار نواب لهم في برلمان بروكسل ولهم حق الاحتفال باليوم الوطني والذي يصادف 15 من نوفمبر وهو اليوم الذي أصدرت فيه الحكومة الفيدرالية مرسوم بأن الاقلية الالمانية متساوية بالحقوق مع المجتمعات الاخرى في بلجيكا .

وعلى الرغم من توقيع بلجيكا في 2001 على أطار عمل يختص بحماية الاقليات ، الا ان هناك من يرى بأن هذه خطوة غير كافية كون بلجيكا لم تصادق على هذا الاعلان بسب الخلافات بين الناطقين بالهولندية في الشمال والناطقين بالفرنسية في الجنوب . فهو بحاجة الى أعادة تشريع في المؤسسات الدستورية للاقاليم.

وبالرغم من الخلافات اللغوية والتي دفعت العديد من الحكومات البلجيكة المتعاقبة الى الاستقالة لعدم قابليتها عن خلق توازنات بين الاطراف ، الا ان شكل النظام رغم التقسيمات اللغوية لا يسمح بأي حزب من أن يتفرد بالسلطة فالشكل الائتلافي هو السائد دوما ، فبالرغم من صعود تيارات تطالب بالانفصال الا انها تشترك في الحكومة مع تيارات وأحزاب أخرى يكون من الصعب تحقيق أحلام الانفصاليين في ظل الحكومة الائتلافية.

الهوامش

1 Belgium: society, character and culture, http://www.hrwf.net/p 44.

2 http://www.foreignaffairs.com/articles/70483/henri-rolin/the-constitutional-crisis-in-belgium The Constitutional Crisis in Belgium

[3] Ibid.
[4] Willy Faute, Human rights without frontiers, Linguistic Diversity and linguistic Minority Issues in Belgium. http://www.willyfautre.org.p 12-15
[5] Ibid.20
[6]http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/ListeDeclarations.asp?NT=157&CM=8&DF=08/02/05&CL=ENG&VL=
[7] KINGDOM OF BELGIUMFEDERAL ELECTIONS10 June 2007, Office for Democratic Institutions and Human Rights,p10-12
[8] Ibid, p25.
[9] فراس عبد الكريم محمد ،النظم السياسية لدول البيلونكس (بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ،2008 ،ص 67
[10] Ibid,p 34.

**بدأت أحزاب اليمين في بلجيكا بالظهور بشكل قوي في عام 1980 ووقفت بالضد من سياسيات الهجرة. وفي عام 2004 أقرت المحكمة العليا في بلجيكا حظر حزب فلانس بلوك بتهمة أنتهاك القوانين التي تقف بالضد من العنصرية وكان هذا الحزب قد حقق نتائج جيدة في انتخابات 1999 و 2003، وكمحاولة للخروج من هذا الاجراء قام اعضاء هذا الحزب بتشكيل حزب جديد وهو فللامنك بلينك والذي يعني (مصالح الفلامنك) هذا الحزب يدعو الى تاسيس جمهورية الفلامنك المستقلة .

[11] Party supporting Belgian division claims election victory.www.dw-world568908html.
[12] Belgian separatist party wins election.www.dw-world.nonus.889ll9.html.

- لم ترحب معظم الصحف الاوربية بهذه النتائج فقد حذرت صحيفة الموندو من أن هذا الفوز الانتخابي (بيعث الدوار في أوربا برمتها) كما كتبت صحيفة دي فليت الالمانية ان "الانتخابات التشريعية تزيد من أنقسام بلجيكا " . أنظر معلضة سياسية بعد فوز التحالف الفلمنكي في الانتخابات البلجيكية -www.dw .world.de.content/9799/0568379700html

[13] الشرق الاوسط ، العدد 11911 في 9 يوليو 2011

14 http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=html

- اليو دي روبو 60 عاما هو أول رئيس حكومة فرانكفوني في بلجيكا منذ أكثر من ثلاثة عقود ، كما أنها أول مرة يتولى فيها هذا المنصب أشتراكي منذ عام 1974 .

[15] Jean Beaufays,Adualist political system,bicommunal societies and polities oxford university press.www.jstor.org/stable/3330461.

[16] Opp.cit. p60

[17] NATIONAL MINORITIES IN BELGIUM, Warsaw, 30 September 2009. http://www.hrwf.net/

برزت العديد من الخلافات اللغوية التي أنعكست على الحياة السياسية ففي عام 2006 وتحديدا في أنتخابات رؤساء البلديات لأقليم الفلاندرتم أرسال أوراق الانتخابات باللغتين الهولندية والفرنسية الامر الذي دفع حكومة اقليم الفلاندر رفض الاعتراف بالنتائج ورأت أن أوراق الانتخابات كانت خرقا لغويا في الاقليم ، كون اللغة الرسمية للاقليم هي الهولندية .أنظر: http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL(2002)021rev-e.pdf

[18] Belgium: society, character and culture, http://www.hrwf.net/p 60-66

المصادر

أولا : الاطاريح الجامعية

1. فراس عبد الكريم محمد ،النظم السياسية لدول البيلونكس (بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ،2008 .

ثانيا : الانترنيت

Party supporting Belgian division claims election victory.www.dw-world568908html.

Belgian separatist party wins election.www.dw-world.nonus.889ll9.html.

1. معلضة سياسية بعد فوز التحالف الفلمنكي في الانتخابات البلجيكية-www.dw-world.de.content/9799/0568379700html.
2. http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=html
3. Jean Beaufays,Adualist political system,bicommunal societies and polities oxford university press.www.jstor.org/stable/3330461
4. http://www.hrwf.net/
5. http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL(2002)021rev-e.pdf
6. http://www.foreignaffairs.com/articles/70483/henri-rolin/the-constitutional-crisis-in-belgium The Constitutional Crisis in Belgium
7. Willy Faute, Human rights without frontiers, Linguistic Diversity and linguistic Minority Issues in Belgium. http://www.willyfautre.org
8. http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/ListeDeclarations.asp?NT=157&CM=8&DF=08/02/05&CL=ENG&VL=

ثالثا : الصحف

1. الشرق الاوسط ، العدد 11911 في 9 يوليو 2011

رابعا : التقارير والبيانات

1. **KINGDOM OF BELGIUMFEDERAL ELECTIONS10 June 2007, Office for Democratic Institutions and Human Rights Warsaw 21May 2007.**